ضـــــيـــــاء الـــــدوارة

اشترى لي والدي أول دراجة هوائية عام ١٩٥٢، وكانت لي معها قصة طريفة ليس هنا مجال سردها. وقد تذكرت تلك الدراجة «الحلم» بالأمس عندما وقعت عيني على رخصة «ركوب» دراجة صادرة عام ١٩٥٨!! فقد كان «الركوب» وقتها يحتاج الى ترخيص!! وقد تبين لي من بياناتها بأن الرغبة في مخالفة القوانين وكسر القواعد والضرب بالتعليمات عرض وطول الحائط عادة كويتية متأصلة في هذا الشعب منذ فترة طويلة، على الاقل منذ اربعين عاما على الاقل، وهو التاريخ الذي من الممكن ان نفترض بأنه كان بداية الفساد الإداري والتسيب القانوني في الكويت قبل وبعد الاستقلال، فما كتب على تلك الرخصة من تعليمات لم يطبق أصلا على احد في اي يوم من الأيام، وهكذا كنا ولا نزال نصدر القوانين وننتظر من الآخرين تطبيقها، وذلك لاعتقادنا بأن في ذلك مصلحة شخصية لهم، فإن لم يفعلوا ذلك فـ «الطقاق يطقهم».

تضمنت رخصة «الركوب» تلك التعليمات المتشددة التالية، والتي لم تمنح موادها وزير الداخلية، أو مدير الأمن وقتها، صلاحية استثناء من يراه من المخالفين من شروطها، كما هو الحال مع كافة القوانين الحالية!!:

١) جهاز دوارة!! (ويقصد بالدوارة المقود).

٢) موقوفات (بريك) أمامي وخلفي!! (ويقصد بالموقوفات الفرامل).

٣) وجود ضياء أبيض من الأمام وأحمر من الخلف!! (وضياء ليس اسم المطلوب وجوده أو وجودها خلف الدراجة، بل يقصد به الاضاءة، أما وصفه بالأبيض فهو وصف غير مسبوق بالطبع).

٤) منبه ذو صوت كاف.

٥) رقمان أمامي وخلفي.

٦) لا يجوز ركوب الدراجة إلا لحامل هذه الرخصة.

٧) لا تعط دراجتك لشخص غير مجاز!! (وهذا يعني أن من المسموح اعطاؤها لشخص مجاز، وهذا يتناقض مع المادة السادسة أعلاه من قانون ركوب الدراجات).

وبمناسبة الحديث عن الدراجات فقد ذكرت محطة «السي ان ان» ان عدد الدراجات التي يتم تصنيعها في العالم كل عام يزيد عن ١٠٠ مليون، تصنع الغالبية منها في الصين ثم الهند حيث تستعمل كوسيلة انتقال رئيسية بعد الأرجل، كما تقوم اوروبا والولايات المتحدة بصنع نسبة لا بأس بها من الدراجات تستعمل غالبا للرياضة. ونحن، ويا للتعاسة، لا نستعملها لا في هذه ولا في تلك!!

● **آخر «كلام الناس»:**

- الديموقراطية ضمان أساسي لحماية المال العام

● **نعتذر للهيئة وللقائمين عليها عن أية اساءة غير مقصودة قد تكون لحقت بهم من مقال الامس ٩٨/١٢/٢٣، حيث ذكرنا في المقال، وبوضوح، ان الامر يتعلق بالسنوات السابقة. اما موضوع السرقة من المال العام فلا يتطلب الامر ان تكون في صورة مد اليد لخزينة الهيئة، وأخذ المال منها، حيث ان للسرقة طرقا عديدة.. وما قصد في حقيقة الامر يتعلق بقيام المواطن بسرقة الهيئة «عينك عينك» عن طريق تزوير المستندات، والادعاء بملكيات جواخير، واستلام علف مدعوم من السوق والمتاجرة به، وغير ذلك من الأمور التي كانت منتشرة في السنوات السابقة، والتي وضعت لها الادارة الحالية حدا، والتي كانت أعمالها الجيدة موضوع مقالنا الاول عن الهيئة قبل يومين، وسببا لاشادتنا الكبيرة بجهودها.**

نعتذر مرة اخرى ونامل ان تكون مقالاتنا حافزا لكل انسان شريف لكي يعمل بما يمليه عليه ضميره.

أحمد الصراف